

وإن قدر متأخرا فهو في نية القديم، إذ رتبة العامل قبل المعمول؛ لأننا نقول هذا المعمول ليس في مركزه، لكونه خبراً مقدماً (أهـ).

فهل بعد هذا عبث وإضاعة وقت وبذلك جهد فيما لا طائل وراءه؟ وهل كان العربي الأصل يعلم شيئاً من هذه المحاورات والمجادلات أو يقدرها أو يدخل في حسابها - وهو يتكلم بسليقته وبمقتضى فطرته - قليلاً أو كثيراً منها؟.

ومن ذلك قولهم: (1) (زيدٌ ضربت عمراً أخاه، فإن قدرت أخاه بدلاً امتنعت المسألة - أي لم تصح الجملة - بناء على المشهور من أن عامل البديل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكأن الضمير من جملة أخرى) أهـ. لكن لو جعلنا أخاه عطف بيان صح المثال وتوقف القتال كما توقف للسبب عينه في عدة مسائل أباحوا أن تكون عطف بيان لا بدلاً وسردوا الكثير منها آخر باب عطف البيان من كتب النحو المطولة كلها.

وقد يرون أن اختصاص العامل لا ينطبق على أمثلة أخرى كثيرة صحيحة فلا يجدون بداً - أن يتأولوها أو يبيحوها بحجة أنه قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل (2)، أو يقدرّون لها عاملاً آخر مناسباً (3)، أو غير ذلك مما هو منشور مفرق في كتبهم، وبعضه مجموع " كالذي في الجزء الثاني من المغني في باب خاص بما يغتفر بالثواني ". وإذا كانت المخالفة في طرف أو جار ومجرور قالوا إنه يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما وهكذا.

ومثل هذا في:

إذا السماء انشقت...، وإن أحد من المشركين استجارك

..... إذا قبب بابطحها بنينا

حيث يُحرمون أن يكون المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً مقدماً " لأن الفاعل

(1) حاشية الصبان عند الكلام على رابط المبتدأ ج 1 ص 160.

(2) لذلك بعض الأمثلة في حاشية الصبان ج 1 باب المبتدأ عند شرح بيت ابن مالك: (وقس وكاستفهام النفي...).

(3) لذلك بعض الأمثلة في حاشية الصبان ج 1 باب المبتدأ عند شرح بيت ابن مالك: (وقس وكاستفهام النفي...).

